بن دغر: مؤتمر الحوار أهم محطات الخروج من الأزمة

التاريخ النضالي الناصع للرئيس الصالح ركيزة للاستقطاب

أوضح الدكتور/ احمد عبيد بن دغر الامين العام للمؤتمر الشعبي العام- وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بأنه سيتم خلال الايام القليلة القادمة تدشين التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني.

وقال بن دغر في حوار صحفي نشرته الزميلة «26 سبتمبر» ان لجنة الاتصال والتواصل برئاسة الدكتور عبد الكريم الارياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر تقوم بدورها الان وقد حققت نتائج وخطوات إيجابية، وإذا استكملت لقاءاتها مع بقية الاطراف بنفس الايجابية مع الشباب والحوثيين والحراك والمعارضة بالخارج.. فأعتقد اننا سنكون مع نهاية شهر يونيو على موعد مع تشكيل اللجنة العليا للحوار الوطني، والمنوط بها التحضير والتجهيز لمؤتمر الحوار..

«الميثاق» - متابعات

اللجنة العليا للحوار ستشكل قريباً

مؤكداً أن الحوار مفتوح على كل القوى السياسية المختلفة، ولا توجد سقوف على المشاركين وان الانظار داخلياً وخارجياً تتجه الى مؤتمر الحوار الوطني لكونه سيحدد صورة اليمن في المرحلة المقبلة..

وقال بن دغر: البعض- للأسف الشديد- يطرح شروطاً ولكن لايريد سقوفاً، نحن نقول انه لا سقوف ولا شروط مسبقة بل ينبغي على الجميع ان يأتوا الى مؤتمر الحوار بعقول منفتحة وصدور رحبة، لكي يستطيع الجميع ان يقفوا على اوضاع البلد ونخرج بحلول تنقذ اليمن مما هي فيه الآن من أزمة.

مؤكداً أنه ليس لدى اليمنيين خيار آخر غير الحوار وسيكون لدى الجميع الحق بطرح ما لديهم من مشاريع تتعلق بالبلاد..

وعن لقائه بالممثل الشخصي للرئيس الجزائري قال الدكتور أحمد عبيد بن دغر: لقد سعدنا باللقاء الذي جمعنا بالأخ عبد العزيز بلخادم - والممثل الشخصي للرئيس الجزائري عبد العزيز بو تفليقة - والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، وقد كانت فرصة لتقديم التهاني للشعب والحكومة والقيادة الجزائرية بالعيد الخمسين للاستقلال ولقد جاء اللقاء في اطار العلاقات المتينة التي تربط بين بلدينا الشقيقين من جهة، وبين المؤتمر الشعبي العام وحزب جبهة التحرير الوطني من جهة ثانية، فللحزبين العريقين بروتوكولات ثنائية تعكس قدر الشراكة القائمة بينهما.. وتم خلال اللقاء بحث سبل تطوير العلاقات..

وقال: نحن حريصون على توطيد علاقاتنا مع حزب جبهة التحرير الوطني بالجزائر.. هذا الحزب الكبير والذي حقق نتائج مميزة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في الشهر الفائت - مايو- وقدّمنا التهاني للجزائريين بنجاح عرسهم الديمقراطي مع امنياتنا للجزائر بالمزيد من التوفيق والازدهار.. واهتمامنا بالتجربة الجزائرية هو من واقع اهتمامنا بالتجارب المماثلة في الوطن العربي حيث تتشابه الظروف والإمكانيات وتمتزج الجغرافيا بالتاريخ.. معرباً عن ثقته بأن العلاقات الثنائية ستتعزز نتيجة الرغبة القوية من الجانبين.

وفيما يخص جهود تنفيذ المبادرة اوضح الدكتور بن دغر بأن اللجنة العليا.

> **الحوار مفتوح لكل القوى السياسية المختلفة**

> **القاعدة لا تؤمن بالحوار بل بالقتل**

وحول الدعوات للحوار مع تنظيم القاعدة قال بن دغر الأمين العام المساعد: انا اعتقد ان القاعدة لم تتعود على الحوار مع احد فهي منظمة ارهابية تمارس العنف، وترتكب الكثير من الجرائم وهذا هو تراثهم.

وفيما يتعلق بالمبادرة الخليجية وآليتها أكد بن دغر ان الأيام اثبتت بأنها هي الطريق الوحيد الذي لم يكن للازمة ان تنتهي إلا به، وأي اطروحات اخرى ليس لها معنى.. وقال: بصرف النظر عن المواقف التي ايدت او تلك التي عارضت المبادرة، لكننا الان وفي هذا الظرف بمختلف القوى السياسية من احزاب ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات اجتماعية جميعا متفقون على ان المبادرة هي طريقنا معا للخروج من الازمة.

وفي سياق رده على من يطالبون بتنازل الزعيم علي عبدالله صالح عن رئاسة المؤتمر قال الدكتور أحمد عبيد بن دغر: تصور لو اننا طالبنا احد تلك الاحزاب بأن يتنازل امينها العام او رئيسها هل ستكون هناك موافقة من جانبهم، هذا على سبيل الافتراض.. وطالما وانه لن يكون هناك قبول والأرجح انه لن يكون هناك قبول بهذا الطرح من قبلهم، سيعدون هذا تدخلاً في شؤونهم، وبالتالي هذا يُعد نوعاً من التدخل في شؤون المؤتمر الشعبي العام.

وأضاف: بأن رئيس المؤتمر -علي عبد الله صالح- وقيادة وأعضاء المؤتمر وحدهم من يحددون ذلك، والرئيس علي عبدالله صالح في حقيقة الامر قد ادى دوراً وطنياً كبيراً خلال المرحلة الماضية، فتاريخه النضالي الكبير يجعل منه في المؤتمر رمزاً وركيزة للاستقطاب.

مشيراً بأن الزعيم علي عبدالله صالح هو وحده من يقرر اذا كان سيبقى في رئاسة المؤتمر أم لا، ونحن في المؤتمر العام الثامن للمؤتمر الذي سينعقد قريبا سنطرح العديد من القضايا ومنها هذه المسألة، وإذا ما اختار الرئيس الابتعاد عن رئاسته للمؤتمر فهذا سيكون شيئاً راجعاً إليه، لأنه صاحب القرار الاول والأخير في هذا الشأن.

المؤتمر يرحب بقرار مجلس الأمن 2051

رحب المؤتمر الشعبي العام بمضامين قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠٥١) بخصوص اليمن والذي جاء نتيجة للجهود التي يبذلها مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن السيد/ جمال بن عمر.

وطالب المؤتمر الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ومجموعة الدول الراعية للمبادرة الخليجية أن تتابع عملية التسوية السياسية ومن يعمل على عرقلة تنفيذ المبادرة وآليتها التنفيذية المزمنة سواء كانت أطراف في الحكومة أو خارجها وأن تتخذ موقفاً واضحاً وحازماً إزاءها.

وجدد المؤتمر الشعبي العام حرصه على تنفيذ بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة دونما انتقائية.

«الميثاق» تنشر نص القرار

إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراره ٢٠١٤ (٢٠١١) وإلى البيان الرئاسي المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢، يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية في اليمن، ويعيد تأكيد التزامه الشديد بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية، ويرحب ببيان الأمين العام المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢ الذي شجّع فيه جميع الأطراف على القيام بدور كامل وبنّاء في تنفيذ اتفاق الانتقال السياسي في اليمن وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١).

يلاحظ البيان الصادر عن رؤساء الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن عقب انعقاد الاجتماع في الرياض في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ وما أعربوا عنه في البيان من دعم لاتفاق الانتقال السياسي وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، بما في ذلك اقتراح المملكة العربية السعودية استضافة اجتماع للجهات المانحة في أواخر حزيران/ يونيه ٢٠١٢.

يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة الأمنية في اليمن واستمرار وقوع هجمات إرهابية هناك، وخاصة على أيدي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وإذ يعيد تأكيد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أفدح الأخطار التي تهدّد السلام والأمن الدوليين، وأن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، أيا كانت دوافعها.

يدين جميع الهجمات، الإرهابي منها وغير الإرهابي، التي تستهدف المدنيين، والبنى التحتية الخاصة بإمدادات النفط والغاز والكهرباء، والسلطات الشرعية، بما فيها الهجمات التي يُهدف بها إلى تقويض العملية السياسية في اليمن، ومنها الهجمة التي وقعت في صنعاء في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢.

يلاحظ التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي يواجهها اليمن، والتي جعلت الكثير من اليمنيين في أمسّ الحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

يرحّب بتركيز حكومة الوحدة الوطنية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير من خلال تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي للتسهيل الائتماني السريع.

يؤكّد أن أفضل حل للوضع في اليمن هو عن طريق عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة للجميع ومنظمة يمسك اليمن بزمامها لتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة لتغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، كما هو منصوص عليه في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها وفي القرار ٢٠١٤ (٢٠١١).

يشير إلى أن عملية الانتقال تتطلب مشاركة وتعاون جميع الأطراف في اليمن، بما في ذلك الجماعات التي لم تكن طرفا في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها.

يعرب عن قلقه إزاء ما حدث في الآونة الأخيرة من تدهور في التعاون بين بعض الجهات السياسية الفاعلة وتصرّفات قد تؤثر سلبا على عملية الانتقال السياسي أو تؤخرها.

يكرّر تأكيد ضرورة إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومحايدة ومستوفية للمعايير الدولية بخصوص ما زُعم وقوعه من أعمال انتهاك وامتهان لحقوق الإنسان، وذلك ضمانا للخضوع للمساءلة على نحو تام.

يرحب بقيام الأمين العام بدور مستمر عن طريق المساعي الحميدة، بما في ذلك الزيارات التي يقوم بها ممثله الخاص، السيد جمال بن عمر، إلى اليمن.

يدرك مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وإذ يشدد على ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها لتجنب استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في اليمن، وهي حالة تهدّد السلام والأمن في المنطقة.

١ - يعيد تأكيد ضرورة تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها بشكل كامل وضمن الإطار الزمني الملائم وفقا للقرار ٢٠١٤ (٢٠١١).

٢ - يهيب بجميع الأطراف أن تمتنع فورا عن استخدام العنف لبلوغ أهداف سياسية.

٣ - يلاحظ أنه، على ضوء آلية التنفيذ، ينبغي أن ينصبّ تركيز المرحلة الثانية من عملية الانتقال على:

(أ) عقد مؤتمر للحوار الوطني يضمّ جميع الأطراف.

(ب) إعادة هيكلة قوات الأمن والقوات المسلحة في إطار هيكل قيادة وطني موحّد وذي طابع مهني وإنهاء جميع النزاعات المسلحة.

(ج) اتخاذ خطوات على صعيد العدالة الانتقالية ودعم المصالحة الوطنية.

(د) إجراء إصلاح دستوري وانتخابي وإجراء انتخابات عامة بحلول شباط/فبراير ٢٠١٤.

٤ - يؤيّد جهود الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومة الوحدة الوطنية الرامية إلى الدفع قدما بعملية الانتقال عبر سبل منها إصلاح القطاع الأمني، وإجراء تغييرات في المناصب العليا في قوات الأمن والقوات المسلحة، وبدء العملية التحضيرية لعقد مؤتمر الحوار الوطني.

٥- يشدّد على أهمية عقد مؤتمر للحوار الوطني يضمّ جميع الأطراف ويكون تشاركيا وشفافا وذا مغزى وتكون الجماعات الشبابية والنسائية من بين المشاركين فيه، ويهيب بجميع الأطراف المعنية في اليمن أن تشارك في هذه العملية بصورة نشطة وبنّاءة.

٦ - يطالب بوقف جميع الأعمال التي يُهدف بها إلى تقويض حكومة الوحدة الوطنية وتقويض عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك الهجمات المستمرة التي تستهدف البنى التحتية الخاصة بإمدادات النفط والغاز والكهرباء، والتدخّل في القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن، وإعاقة تنفيذ المراسيم الرئاسية الصادرة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بشأن التعيينات العسكرية والمدنية، ويعرب عن استعداده للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك اتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة إذا استمرت هذه الأعمال.

٧ - يؤكّد وجوب محاسبة جميع المسؤولين عن أعمال انتهاك وامتهان حقوق الإنسان، ويشدّد على ضرورة إجراء تحقيق شامل ومستقل ومحايد ومستوف للمعايير الدولية بخصوص ما زعم وقوعه من أعمال انتهاك وامتهان لحقوق الإنسان، وذلك لمنع الإفلات من العقاب وضمان الخضوع للمساءلة على نحو تام.

٨ - يلاحظ مع القلق استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة وبعض عناصر الجيش، ويدعو إلى مواصلة الجهود الوطنية الرامية إلى الثني عن استخدام الأطفال وتجنيدهم.

٩ - يذكّر الحكومة اليمنية وغيرها من الجهات الفاعلة بضرورة الإفراج الفوري عن المتظاهرين الذين احتُجزوا بشكل غير قانوني خلال الأزمة.

١٠ - يحثُّ الحكومة اليمنية على سنّ تشريع خاص بالعدالة الانتقالية لدعم المصالحة دون مزيد من التأخير.

١١ - يهيب بجميع الأطراف أن تمتثل لأحكام القانون الدولي المنطبقة على الحالة، بما فيها أحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

١٢ - يدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، إلى القيام، ولا سيما من خلال مجموعة أصدقاء اليمن، بتقديم دعم نشط ومتزايد لمساعدة الحكومة اليمنية على التغلّب على ما ستواجهه في المرحلة المقبلة من تحدّيات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية.

١٣ - يشجّع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن، ويدعو إلى تمويل خطة الاستجابة للطوارئ الإنسانية لعام ٢٠١٢ تمويلا كاملا، ويطلب في هذا الصدد إلى جميع الأطراف في اليمن أن تعمل على تسهيل وصول المساعدات الإنسانية في أمان ودون عوائق لضمان إيصال المساعدة إلى السكان المحتاجين.

١٤ - يؤكّد أهمية أن تُتم حكومة الوحدة الوطنية إعداد خطتها الإنمائية للسنتين وتتفق عليها لكي يتسنى تحديد مجالات الأولوية السياساتية وطرائق التمويل، إلى جانب تحديد أهم المجالات التي تحتاج إلى إصلاح، ويطلب إلى جميع الجهات المانحة أن تدعم الخطة الإنمائية من خلال طرائق التمويل القائمة وأن تساهم في مؤتمر المانحين المقبل.

١٥ - يعرب عن قلقه إزاء تزايد عدد الهجمات التي تقع على أيدي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أو برعايته، وعن تصميمه على التصدي لهذا التهديد وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام المنطبقة على الحالة من قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني.

١٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل الدور الذي يقوم به من خلال مساعيه الحميدة عبر سبل منها جهود مستشاره الخاص، جمال بن عمر، ويؤكد أهمية القيام بهذه المساعي الحميدة في تنسيق وثيق مع الشركاء الدوليين لكي تشكّل إسهاما في نجاح عملية الانتقال في اليمن، ويرحب، في هذا الصدد، بالدور السياسي الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال وجود صغير في اليمن يتألف من فريق خبراء يدعم تنفيذ عملية الانتقال ويسدي المشورة إلى الأطراف جنبا إلى جنب مع حكومة اليمن، وبالأخصّ في إطار دعم عملية الحوار الوطني.

١٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق المساعدة المقدّمة من المجتمع الدولي لدعم الحوار الوطني وعملية الانتقال، كما هو منصوص عليه في آلية تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي.

١٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يستمر في تقديم تقرير كل ٦٠ يوما عمّا يستجدّ في اليمن من تطورات.

١٩ - يقرّر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

١٢ يونيو ٢٠١٢م

90 ٪ من القرار «2051» ضد الاصلاح والمتمردين

المشترك يتحدى قرارات مجلس الأمن

علي الشعباني

< حمل دبلوماسيون وأكاديميون أحزاب اللقاء المشترك والمتمردين علي محسن وأولاد الأحمر مسؤولية أعمال التصعيد وما قد يترتب عليها من تداعيات خطيرة قد تهدد بإفشال المبادرة الخليجية وآليتها وانهيار التسوية السياسية.

مؤكدين أن قيام المشترك وشركائه بتسيير المسيرات المسلحة والاستفزازية والإصرار على بقاء الاعتصامات ورفع سقف التوتر في عدد من المحافظات جاء رداً على قرار مجلس الامن الاخير رقم (٢٠٥١) حول اليمن والذي أعرب فيه مجلس الامن عن قلقه من التدهور السياسي الحاصل بين الأطراف السياسية والتصرفات السلبية التي تهدد عملية الانتقال السلمي للسلطة وتقف وراءها احزاب في المشترك وشركاؤه غير الموقعين على المبادرة الخليجية».

وبهذا الخصوص اعتبر الدكتور شمسان- كلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء- ان ادانة مجلس الامن لكل الأعمال التحريضية غير المبررة وعدم الإلتزام بقرار مجلس الامن السابق والمبادرة الخليجية يعد رسالة واضحة لأحزاب المشترك بأن مجلس الامن لن يسمح لها بتحقيق أي مكاسب سياسية جديدة على حساب الامن والاستقرار في اليمن.

وقال شمسان ان تلويح مجلس الامن بفرض عقوبات على الجماعات المسلحة وكذا توعد المبعوث الاممي جمال بن عمر بمحاسبة الاطراف التي تعرقل مسار التسوية السياسية يعكس حرص المجتمع الدولي على اليمن وانجاح المرحلة الانتقالية.. واضاف: استمرار المظاهر المسلحة في العاصمة وخاصة في الحصبة وصوفان ومذبح والجامعة وغيرها ورفض المشترك رفع الساحات واستمرار التمرد العسكري يعتبر تحدياً وانتهاكاً سافراً من قبل تلك الاحزاب للمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الامن.

مؤكداً ان قرار مجلس الامن الاسبوع الماضي كان موجهاً بشكل واضح لاحزاب المشترك والمتمرد علي محسن وأولاد الاحمر كونهم جميعاً المسئولين عن أعمال التصعيد التي تهدد بافشال المبادرة الخليجية، فمليشيات عصابة أولاد الاحمر هي الجماعة المسلحة الوحيدة الباقية في العاصمة التي ورفضت الانسحاب من الحصبة وصوفان ولاتزال اللجنة العسكرية عاجزة عن اخراجها من العاصمة وهم بذلك المقصودون في قرار مجلس الامن، أما الجماعات الارهابية والعناصر التي تقوم بقطع الطرقات وتعتدي على ابراج الكهرباء وانابيب النفط والغاز فمن المعروف انها تابعة لحزب الاصلاح وقد أكد على ذلك تقرير حكومي ضم أسماء تلك العناصر نشر الاسبوع الماضي وهي ايضاً المقصودة من قرار مجلس الامن.أما فيما يتعلق بالفقرة الثامنة من قرار مجلس الامن والتي عبر فيها المجلس عن قلقه البالغ من استمرار تجنيد الاطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة ومن بعض وحدات الجيش فقد أكد الدكتور محمد شمسان ان مجلس الامن يقصد بذلك المتمرد علي محسن الذي تم ادراج اسمه ضمن قائمة العار السنوية للامم المتحدة «القائمة السو[illegible] تصدرها سنوياً وتضم المتورطين في جرائ[illegible] حقوق الاطفال واستخدامهم في النزاعات [illegible] والاقتتال وفي الاستغلال الجنسي والاع[illegible] المدارس والمستشفيات والجامعات وقريباً [illegible] عقوبات وتدابير جزائية ضد علي محسن من [illegible] الدولية بحسب ما أكدته كومار اسوامي ال[illegible] للامين العام للامم المتحدة (المعني بالأد[illegible] الصراعات المسلحة).

وأشار شمسان الى ان المتمرد علي محسن [illegible] الى تصعيد أعمال العنف والفوضى من أجل [illegible] من العقوبات التي ستفرض عليه سواء في [illegible] الخارج نظراً للجرائم والانتهاكات التي اقترف[illegible] ويساوم بملفاته السوداء مقابل التهدئة الس[illegible] تم الاشارة اليه في قرار مجلس الامن في اك[illegible]

من جانبه أكد الدكتور احمد عقبات استاذ الا[illegible] الدبلوماسي بوزارة الخارجية مستشار جامع[illegible] قرار مجلس الامن رقم «٢٠٥١» كان ٩٠٪ من مضامينه موجهة ضد أحزاب اللقاء المشترك والمتمردين عن الجيش والجماعات المسلحة المنتشرة في العاصمة وتتبع اولاد الاحمر وحزب الاصلاح.

وقال عقبات ان هذا القرار له الكثير من الابعاد والدلالات اهمها ان المجتمع الدولي صار يعرف من يعرقل سير تنفيذ المبادرة الخليجية ومن يسعى الى اثارة العنف والفوضى كامل احزاب المشترك لأنها هي من يعرقل تهيئة الأجواء للحوار الوطني والدخول في المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية فمليشيات المشترك واولاد الاحمر لاتزال منتشرة في شوارع العاصمة ولاتزال تمارس الاستفزازات والخروقات الأمنية بشكل متواصل.

كما ان المشترك يمارس الكثير من الخروقات في عمل الحكومة والتي من شأنها ان تؤثر على مسار [illegible]سوية السياسية [illegible]صة فيما يتعلق [illegible]ار سياسة الاقصاء [illegible]لكوادر الوطنية [illegible] فيهم الكوادر [illegible]ذا ما يهدد بإيقاف [illegible]ر السياسي.

[illegible]كتور احمد عقبات [illegible]س الامن لأول مرة [illegible] العقوبات على [illegible]سية في اليمن ما [illegible]ف المشار اليها في [illegible]مرد علي محسن [illegible] الاصلاح لايزالون [illegible] المبادرة الخليجية [illegible]س الامن لن يتردد [illegible] عقوبات ضد أي [illegible]
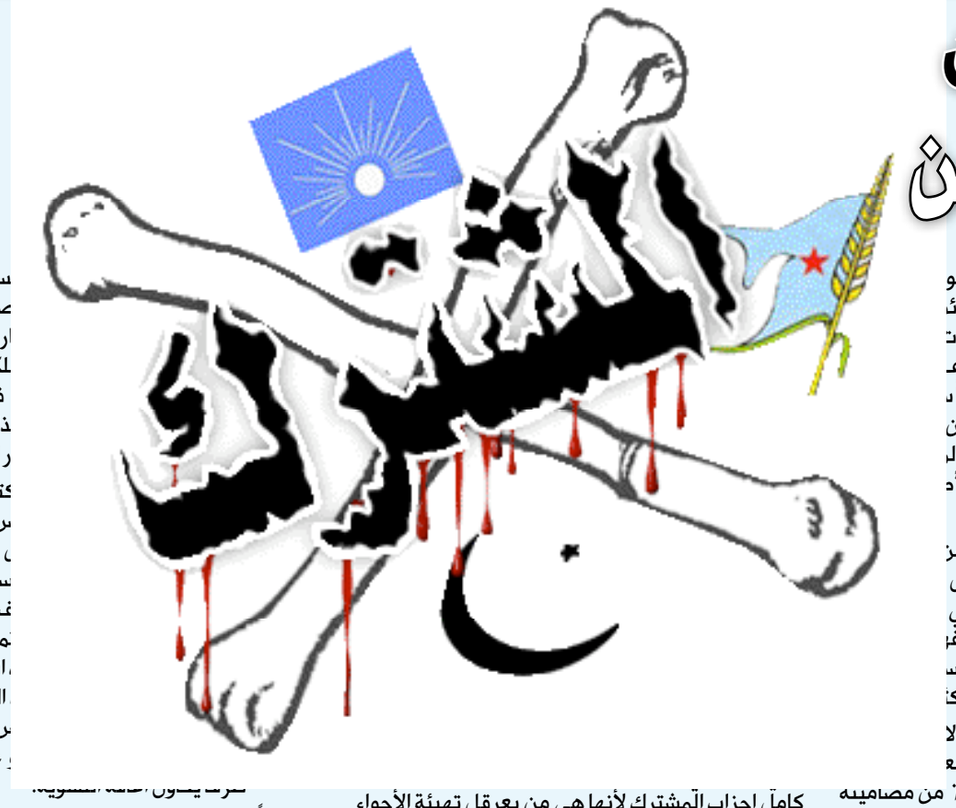
مؤكداً ان مضامين قرار مجلس الامن لم تشر الى وجود أي اعاقة من قبل المؤتمر الشعبي العام وحلفائه كونهم التزموا بكل ماتضمنته المبادرة وآليتها ولذلك لاصحة لما تروج له ابواق المشترك من اخبار وتقارير مفبركة الهدف منها هو تحويل نظر الشارع اليمني وتضليل الرأي العام عن المقصودين الاساسيين في قرار مجلس الامن.